المحور العاشر

التربية والتعليم العالي 2021: من الازمة الى التعافي

أد. فلاح خلف علي الربيعي[1]
أد. وفاء جعفر امين المهداوي[2]
أ. د. احمد المعموري[3]

10-1: تمهيد

أدّت جائحة كورونا إلى تفاقم أزمة التعلّم، وإلحاق أفدح الاضرار برأس المال البشري لهذا الجيل من الطلاب ولأمد طويل. بعد أن تسببت في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80 % من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم، مما أدى الى ارتفاع نسبة فقر التعلُّم في العالم المتمثلة بنسبة الطلاب الذين يعانون من صعوبات في القراءة أو الفهم في سن العاشرة او أكثر، أما الأثر الآخر لفقر التعلم Learning poverty فيتجلى في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل العام وتدني المستويات الصحية وارتفاع معدل الوفيات، وتحديات الصحة النفسية وتدهور الرفاهية العاطفية والاجتماعية اضافة الى ارتفاع نسب الجرائم والتطرف العنيف وزيادة الاعتماد على مساعدات الدولة.

فقد بلغت نسبة فقر التعلم في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أكثر من 53 %. كما شملت الآثار المباشرة لخسائر التعلّم الناجمة عن اغلاق المدارس زيادة معدلات التسرب من الدراسة، وعدم حصول الأطفال على وجبات غذائية فضلاً عن انعدام المساواة في النظم التعليمية، فقد فاقمت أزمة إغلاق المدارس من أوجه عدم المساواة في التعليم، وبخاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، في النواحي الاتية:

- يتلقَّى المُعلِّمون في الكثير من هذه البلدان دعما محدودا للانتقال إلى التعلم عن بعد، مما قلل من استعدادهم للتفاعل مع المتعلمين ومُقدِّمي الرعاية وأولياء الأمور.
- الأطفال في الأسرة المحرومة تقل احتمالية استفادتهم من التعلم عن بعد مقارنة بنظرائهم، بسبب نقص إمدادات الكهرباء، ونقص سائل الاتصالات وضعف شبكة الإنترنت.

(1) قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
(2) قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
(3) كلية القانون، جامعة الكوفة.

- يعاني الطلاب الأصغر سنا والطلاب ذوو الإعاقة إلى حد كبير من الإهمال في استجابات البلدان على صعيد السياسات.
- تواجه الفتيات حواجز ومعوقات متفاقمة تحول دون تعلمهن، إذ حدت الأعراف الاجتماعية، وقلة المهارات الرقمية، ونقص الأجهزة الإلكترونية من قدرتهن على مواصلة التعلم، لذا تزداد الحاجة الى اخذ البعد الجنساني في الحسبان عند وضع السياسات والبرامج، بغية معالجة مشكلة انخفاض معدل مشاركة الفتيات في التعلُّم وكذلك انخفاض معدلات العائدين منهم إلى المدرسة في المجتمعات المحلية الضعيفة، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها التحويلات النقدية وتقديم دعم محدد إلى الفتيات الحوامل والأمهات من المراهقات.

لمواجهة هذا الواقع كان القرار حشد أقصى الطاقات لإنقاذ العام الدراسي والعمل على تعافي القطاع التربوي على المديين القصير والمتوسط، فيجب أن تظل إعادة فتح المدارس أولوية مهمة وملحّة عالمياً لوقف الخسائر في التعليم والتعويض عنها. ويجب على البلدان أن تضع برامج لتعافي التعلّم بهدف ضمان حصول طلاب هذا الجيل على الكفاءات نفسها على الأقل التي حصل عليها الجيل السابق. ويجب أن تغطي البرامج ثلاثة خطوط عمل لتعافي التعلّم: 1) تعزيز المناهج؛ 2) تمديد وقت التدريس؛ 3) تحسين فاعلية التعلّم.

ولوقف الخسائر في التعليم والتعويض وضعت البلدان برامج لتعافي التعلّم من خلال التركيز على ثلاث أولويات هي: إعادة جميع الأطفال إلى المدارس، والتعويض عن الخسائر في التعليم، وإعداد المعلمين ودعمهم. ويجب أن تغطي البرامج ثلاثة خطوط عمل لتعافي التعلّم: وهي تعزيز المناهج؛ تمديد وقت التدريس؛ تحسين فاعلية التعلّم.

ولا يزال توفير وسائل الاتصال وسدّ الفجوة الرقمية من الأولويات الرئيسية في بناء قدرة النظم التعليمية على الصمود وتوفير فرص التعلّم المدمج.

وللاستفادة من الدروس المستمدة على امتداد الجائحة، وزيادة الاستثمار، يجب أن نجعل الأطفال والشباب أولوية حقيقية في وسط المتطلبات الأخرى التي تفرضها الاستجابة للجائحة. ومن أجل إقامة أنظمة تعليم أكثر قدرة على الصمود على المدى البعيد، من خلال التركيز على:

- الاستثمار في البيئة التمكينية لإطلاق إمكانات فرص التعلّم الرقمي لجميع الطلاب.
- تعزيز دور الوالدين والأسر والمجتمعات المحلية في تعلّم الأطفال.
- ضمان توفير الدعم للمعلمين وإمكانية حصولهم على فرص التطوير المهني العالية الجودة.
- زيادة حصة التعليم في مخصصات الميزانية العامة لزيادة حزم التحفيز الاقتصادي.

وبقدر تعلق الامر بمستويات التعليم في العراق فأنها تقع ضمن المستوى الادنى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وقد تدهورت بشكل اضافي بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا على التعليم، بما في ذلك إغلاق المدارس لفترات طويلة. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى للاستثمار في التعليم لاستعادة التعليم

المفقود وتحويل الأزمة الحالية إلى فرصة سانحة»، الا أن هذه الاستثمارات يجب ان تكون مصحوبة بأجندة إصلاح شاملة بحيث تكون نواتج التعلم هي بؤرة تركيز المنظومة التعليمية برمتها، كما يجب أن تؤدي إلى بناء نظام تعليمي قادر على الصمود والاستدامة لصالح جميع الطلاب العراقيين.

10-2: العملية التربوية: أثر الازمة ومسارات التعافي

10-2-1: إجراءات وزارة التربية للعام الدراسي 2021

أعلنت وزارة التربية أنها ستسمح بفتح المدارس للعام الدراسي 2021، وكانت خطة الوزارة تقضي بأن يحظى الطلاب في كل مرحلة دراسية بيوم دراسي واحد في الأسبوع داخل المدرسة، فيما سيتم الاعتماد على التعليم الإلكتروني لتغطية الساعات الدراسية الأخرى. ولكن بعد 10 أسابيع من بداية العام الدراسي، أعلنت مديريات صحية في أكثر من محافظة عن تفشي فيروس كورونا في مدارس عدة، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات الإصابة في العراق. فيما أعلنت وزارة التربية عن معاودة إغلاق المدارس في 18 شباط/ فبراير 2021 وحتى إشعار آخر.

في ظل تلك الظروف شكل نظام التعليم عن بعد تحدياً للمدرسين سواء من حيث ضغط العمل الإضافي، أو من حيث صعوبات التكيف مع الأسلوب التعليمي الجديد، إذ تأتي أزمة إغلاق المدارس في ظل تدنّي أعداد الكوادر التعليمية بشكل عام. وقد كشف تحليل بيانات الوزارة عن أن معدل عدد المدرسين الى الطلبة قد بلغ 1 إلى 25 في المدارس الابتدائية، و1 إلى 19 في المدارس الثانوية. وهذا أدنى من المعدل في الدول العربية، فبحسب بيانات البنك الدولي، يبلغ المعدل العام لعدد المدرسين إلى الطلبة في العالم العربي 1 إلى 22 للمرحلة الابتدائية، و1 إلى 15 للمرحلة الثانوية. كما ان أغلب هؤلاء المعلمين لم يتم تأهيلهم لمواجهة التحدي المفاجئ المتمثل بالتعليم عن بعد. إذ تشير بيانات وزارة التربية إلى أن معلماً واحداً فقط من كل 4 معلمين في العراق، قد حصل على التدريب المنتظم على التعليم الإلكتروني. لهذا عانى المدرسون من التحول المفاجئ الى التعليم الإلكتروني.

المسؤولية الكبرى تقع على عاتق أولياء الأمور لمتابعة تدريس اطفالهم منزلياً في هذا الظرف، إذ لا يستطيع جميع الآباء تعليم أطفالهم، وخاصة الأمهات اللواتي يأخذن هذه المهمة على عاتقهن في العادة، بسبب الفروق الطبقية والتعليمية، إذ تؤكد بيانات المسح العنقودي أن ثلث النساء في الفئة العمرية من 15 إلى 49 سنة لا يجدن القراءة والكتابة، وبيّن التحليل أن 2 من كل 10 من النساء الثريات يعانين من الأمية، في حين أن 6 من كل 10 من النساء الأكثر فقرا يعانين من الأمر نفسه، فمستوى تعليم الأمهات يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأطفال على الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه، فعند تصنيف بيانات الالتحاق بالاعتماد على مستوى الأم التعليمي في المسح العنقودي، تبين أن حظوظ الأطفال للالتحاق بالتعليم تنخفض كلما قل مستوى تعليم أمهاتهم. وان الأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم على أي تعليم على الإطلاق يلتحقون بالمدرسة الابتدائية بنسبة 77 % فقط. في حين ترتفع نسبة الالتحاق لتتجاوز 92 % من أطفال النساء الحاصلات على تعليم إعدادي أو أعلى.

ولا يبدو أن لدى الوزارة حلولاً حقيقية للتعامل مع الفروق بين الأطفال الفقراء والأطفال الأغنياء في الوصول إلى التعليم الإلكتروني، فالأطفال الذين يخسرون ساعاتهم الدراسية اليوم، سوف يخسرون حصة دائمة من

دخلهم السنوي في المستقبل لأن عدم تأهيلهم بشكل كافٍ سيؤدي إلى انخراطهم في أنشطة اقتصادية أقل نموا واستدامة. وبحسب البنك الدولي فإنَّ الخسائر المحتملة في قطاع التعليم في العراق التي سيواجهها الطفل المولود في العراق اليوم، ستصل في المتوسط، إلى 41 % من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر. ومن متوسط 7 سنوات يقضيها في المدرسة، فإنَّ مقدار التعلم الذي يحصل عليه فعليا هو 4 سنوات فقط. وتضيف: «سيؤدي إغلاق المدارس إلى المزيد من (فقدان التعلم)».

10-2-2: معدلات الالتحاق بالمدارس

شهد الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال انخفاضاً ملحوظاً خلال العام الدراسي (2020 -2021) فانخفض من 183,699 تلميذ خلال العام الدراسي (2019 -2020) الى 47,410 تلميذ خلال العام الدراسي (2020-2021) وسجل معدل الالتحاق معدل نمو سالب بلغ (-74 %) ويعود هذا الانخفاض الى استمرار ظروف الحظر واغلاق المدارس بالإضافة الى العوامل التقليدية المتعلقة بضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إذ ان ما يقرب من 87 % من النساء في العراق غير نشيطات اقتصاديًا و78 % ربات منازل، علاوة على ذلك، فإنَّ هناك نقصا في الوعي بين الآباء بشأن أهمية تسجيل أطفالهم في مراكز تنمية الطفولة المبكرة وعدم كفاية البنية التحتية وضعف قدرة الموارد البشرية.

وقد شهد العام أيضاً انخفاضا في عدد الملتحقين بالمرحلة الابتدائية من (6,336,489) تلميذ خلال العام الدراسي (2019-2020) الى6,206,417 تلميذ خلال العام الدراسي (2020 -2021) وسجل معدل الالتحاق معدل نمو سالب بلغ (-2 %).

ويعود هذا الانخفاض الى استمرار ظروف الحظر واغلاق المدارس مما شجع على تلكؤ الوالدين في تسجيل أبنائهم بالإضافة الى تفاقم مشكلة الفقر، وزيادة عدد العوائل التي تعاني من انخفاض دخولها وعدم قدرتها على تلبية المتطلبات المدرسية لأبنائها واضطرارها الى حرمانهم من التعليم، بالإضافة الى الظرف البيئي غير المشجع للمدارس الحكومية، نتيجة اكتظاظ الطلبة والنقص الشديد في الخدمات، فضلاً عن الاحباط الذي أصاب الأسر نتيجة لعدم تعيين أصحاب الشهادات ما أدى الى التفكير في عمل آخر لأولادها غير الدراسة، كما أن بعض الاسر التي تعيش في المناطق المحررة من سيطرة التنظيمات الإرهابية مازالت تعاني من صعوبات التسجيل في التعليم الرسمي بسبب تحديات الحصول على الوثائق المدنية اللازمة للتسجيل، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر التعليمي فيما شهد الالتحاق بالمرحلة الثانوية أيضاً نمواً كبيراً فارتفع عدد الملتحقين بالمرحلة الثانوية من3,094,021 طالب خلال العام الدراسي (2019-2020) الى 3,462,902 طالب خلال العام الدراسي (2020 -2021) وسجل معدل الالتحاق معدل نمو موجبا بلغ (12 %).

وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في العراق خلال العام الدراسي (2020 -2021) 91 %. وانخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ في المدارس المتوسطة لتصل إلى 45 % وتنخفض أكثر في المدارس الثانوية لتصل إلى 25 %. وبلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات 18 % فقط. وهذا يعني ان 75 % من نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية تسربوا من الدراسة.

وكانت خطة التنمية الوطنية التي اقرتها وزارة التخطيط 2018 ـ 2022 تضمنت زيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى 99 % والمتوسطة الى 70 % والاعدادية الى 45 % والمهني الى 7 %، وتوفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة من خلال خفض كثافة الصفوف والحد من الاكتظاظ وتوافر الخدمات الصحية والبيئية وتفعيل دور مجال الاباء ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التمويل المالي لأعمال التأهيل والتوسع للأبنية المدرسية القائمة.

10-2-3: اعداد الابنية المدرسية

شهد العام 2021، زيادة واضحة في عدد المدارس فوفقا لبيانات وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي فقد بلغت الزيادة 9 مدارس في مرحلة رياض الأطفال و395 مدرسة ابتدائية و340 مدرسة ثانوية، فيما اعلنت وزارة التخطيط، عن عدد المدارس التي تم ادراجها في سنوات سابقة، وأُنجزت خلال العام 2021، ضمن الموازنة الاستثمارية للمحافظات وصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية، وأشارت الوزارة الى ان عدد المدارس المنفذة والمنجزة خلال العام 2021، بلغ نحو (2160) مدرسة في عموم المحافظات، مبينة، ان الابنية المنجزة شملت رياض اطفال بواقع (482) روضة اطفال (1189) مدرسة ابتدائية ومتوسطة و(489) مدرسة ثانوية، فضلاً عن بناء قاعات دراسية واجنحة ادارية.

وقد توزعت المدارس المنجزة بين مختلف المحافظات، تقدمتها محافظة البصرة بواقع (444) مدرسة، تلتها محافظة نينوى بواقع (346) مدرسة، ثم بغداد بعدد (214) مدرسة، تليها محافظة الانبار بواقع (176) مدرسة، ومحافظة كركوك بواقع (154) ومحافظة بابل (121) مدرسة، وميسان بواقع (119) مدرسة والمثنى (79) مدرسة، ثم محافظة واسط بعدد (67) مدرسة والديوانية (60) مدرسة وديالى (58) مدرسة. فيما كانت حصة وزارة التربية (124) وصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية (57) مدرسة، وشهدت محافظة النجف الاشرف انجاز (51) مدرسة، ومحافظة صلاح الدين بعدد (46)، وذي قار (38) مدرسة، وحلّت محافظة كربلاء المقدسة بالمركز الاخير في عدد المدارس المنجزة التي بلغت (6) مدارس فقط.

جدول (10-1): عدد الملتحقين بالمدارس خلال العام الدراسي (2020 -2021)

		2020/2019	2021/2020	التغير	معدل النمو
رياض الاطفال	ذكور	91,967	23,787	68,180-	74-
	إناث	91,732	23,623	68,109-	74-
	المجموع	183,699	47,410	136,289-	74-
الابتدائي	ذكور	3,298,800	3,209,051	89,749-	3-
	اناث	3,037,689	2,997,366	40,323-	1-
	المجموع	6,336,489	6,206,417	130,072-	2-
الثانوي	ذكور	1,657,417	1,851,374	193,957	12
	اناث	1,436,604	1,611,528	174,924	12
	المجموع	3,094,021	3,462,902	368,881	12

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

جدول (10-2): عدد المدارس خلال العام الدراسي (2020 -2021)

العام الدراسي	رياض الاطفال	الابتدائي	الثانوي
2020/2019	765	16284	7316
2021/2020	774	16679	7656
الزيادة	9	395	340
المنجزة عام 2021	482	1189	489

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

10-2-4: مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يكشف تحليل بيانات زارة التربية عن وجود تفاوت محدود جداً بين الجنسين في رياض الأطفال خلال العام الدراسي (2020 -2021) وبلغ مؤشر التكافؤ 0.99، أي هناك 99 طالبة لكل 100 طالب لكنه يبدأ بالاتساع في المراحل الدراسية اللاحقة الا أن يبلغ في المرحلة المتوسطة 0.84، حيث تبدأ الاناث بالتسرب بعد المرحلة الابتدائية بمعدل أعلى من الذكور، بالمقابل نجد أن معدل التحاق الذكور ينخفض بشكل ملحوظ في المرحلة الثانوية وتميل الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية الى الانخفاض بشكل ملحوظ الفرع في الفرع العلمي إذ وصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين الى 0.97، الا انها تزداد بشكل ملحوظ في الفرع الادبي لتصل الى 0.70، ربما تعبر النسبة الأخيرة بشكل اكثر عن واقع التكافؤ في المناطق الفقيرة حيث تمنع الممارسات الاجتماعية مثل الزواج المبكر والوضع الأمني غير المستقر العديد من الاناث من الوصول إلى التعليم ما بعد الابتدائي.

جدول (10-3): مؤشر التكافؤ بين الجنسين خلال العام الدراسي (2020 -2021)

رياض الاطفال	الابتدائي						المتوسط	الثانوي	
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الأول	العلمي	الادبي
0.99	0.94	0.95	0.94	0.93	0.88	0.89	0.84	0.97	0.70

المصدر: احتسبت من قبل الباحثين من بيانات وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

10-2-5: تحديات التعليم عن بعد

كشف تحليل بيانات زارة التربية ووزارة التخطيط، ووزارة الاتصالات، وأخرى أصدرتها منظمات دولية حول التعليم في العراق، عن تضرر الفئات الفقيرة والنساء بالسياسات التعليمية المتعلقة بكوفيد-19 إذ صُممت تلك السياسات لاستيعاب الأزمة لكنها لم تراعي الشمول، ويعود السبب الرئيسي لعدم اشتراك الأسر في خدمة الانترنت هو ارتفاع التكلفة. فحوالي 70 % من غير المشتركين في خدمة الانترنت ذكروا إن ارتفاع تكلفة الاشتراك وارتفاع أسعار الأجهزة الذكية يمثلان عائقا أساسيا في وصولهم إلى الخدمة، علما أن أسعار خدمات الإنترنت لم تشهد تغيرا ملموساً، على الرغم من وعود وزارة الاتصالات بتوفير الإنترنت مجانا للطلبة، وتحسين جودة الإنترنت لاستخدامه بشكل منتظم، إذ يبلغ متوسط التكلفة الشهرية 50 دينار لاشتراكٍ متوسط الجودة، وهي تكلفة لا تستطيع الاسر منخفضة الدخول تحملها. حتى لو تمكنت بعض الاسر من دفع اجور الإنترنت، فهذا لن يحل المشكلة تماما، لأن معظم التلاميذ من أبناء تلك الاسر لا يمتلكون هاتفاً او جهازا ذكيا خاصا به يمكنّهم من الالتحاق بالدروس الإلكترونية بانتظام، وسيضطر إلى انتظار عودة والده إلى المنزل ليستخدم هاتفه.

وبلغ عدد المدارس الابتدائية الحكومية المشمولة في خدمة الانترنت 20 مدرسة فقط خلال العام الدراسي (2020 -2021) منها 15 في محافظة صلاح الدين و2 في بغداد الكرخ الأولى والثانية وواحدة في الانبار وواحدة في كل من بابل وذي قار.

اما المدارس الاهلية الابتدائية المشمولة في خدمة الانترنت 209 تحتل بغداد المرتبة الأولى حوالي 100 مدرسة، بالمرتبة الثانية كربلاء 41 والنجف 35 والبصرة 26. فإنَّ عدد المدارس الثانوية الحكومية المشمولة في خدمة الانترنت بلغ 190 مدرسة فقط جاءت المثنى بالمرتبة الأولى 77 مدرسة محافظة بغداد بالمرتبة الثانية 41 مدرسة، فإنَّ عدد المدارس الثانوية الخاصة المشمولة في خدمة الانترنت بلغ 415 مدرسة فقط منها 189 في محافظة بغداد وجاءت البصرة بالمرتبة الثانية 58 مدرسة ونينوى بالمرتبة الثالثة 35 مدرسة.

وكحل بديل عن التعليم الالكتروني وظفت الوزارة برامج التلفزيون التربوي في تسجيل الدروس وبثها عبر الفضائية التربوية. وعلى الرغم من أن 98 % من الأسر العراقية تمتلك جهاز تلفزيون، إلا أن عدم انتظام التيار الكهربائي وساعات الانقطاع الطويلة تشكل تحديا آخرا للأطفال، إذ يحضرون الدروس متقطعة ويفوتهم منها الكثير، وهو لا يعوض عن الدرس نفسه الذي كان يتلقاه الطلبة من الأساتذة بشكل مباشر.

10-2-6: التسرب من المدارس

كشفت تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن وجود 3.2 ملايين طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس. وأفاد التقرير بأن عقودا من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق دمرت نظامه التعليمي وأعاقت بشدّة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد. فالصفوف المدرسية بالعراق تعاني من تكدس طلابي كبير وكانت تحذيرات عدة قد أشارت إلى أن النظام التعليمي بالعراق يعاني بشدة، فرغم ما تسببت به الأوضاع الأمنية والاقتصادية من تسرب للأطفال من المدارس، فإنَّ جائحة كورونا والتحول إلى التعليم الإلكتروني مع عدم توفر مستلزمات ذلك أسهما في زيادة عدد الأطفال خارج المدارس.

وفقا لبيانات قسم الإحصاء في المديرية التخطيط التربوي بلغ مؤشر التسرب في المرحلة الابتدائية 2.5 % والمرحلة الثانوية 2.8 % بالمدارس الحكومية والاهلية والدينية خلال العام الدراسي 2020-2021 ان أحد اسباب زيادة نسب التسرب من المدارس هو جائحة «كورونا» الذي ادى الى عزوف الكثير من التلاميذ من الذهاب الى المدارس والتوجه نحو اعالة عوائلهم.

وقد شهدت محافظة نينوى اعلى نسبة للتسرب في المدارس الابتدائية بنسبة 14.18 % تلتها محافظتي بابل بنسبة 10.43 % والبصرة بنسبة 8.31 %، في حين بلغت نسبة التسرب في بغداد -الرصافة الثانية 8 %. وبلغت في الرصافة الثالثة 2.2 %، في حين بلغت في كل من الكرخ الاولى والثانية والنجف 2.0 %، اما واسط فقد كانت نسبة التسرب فيها 1.9 %. اما في الكرخ الثالثة والانبار وذي قار فبلغت 1.8 %، في حين بلغت في الرصافة الاولى 1.7 %، وكانت في ميسان والمثنى والبصرة 1.6 %. اما التسرب في محافظة القادسية بلغ 1.4 %، في حين بلغت نسبته 1.0 % في كل من صلاح الدين وكركوك، اما التسرب الاقل فقد كان في ديالى بنسبة 0.4 %.

ان الرصافة الثانية كانت الاعلى في التسرب للمرحلة الثانوية بنسبة 3.4 %، تلتها الرصافة الثالثة والمثنى بنسبة 3.2 %. اما كربلاء فقد كانت نسبة التسرب فيها 3.1 %. ان النسبة كانت في نينوى 2.9 %، اما في الكرخ الثانية والنجف فقد كانت 2.7 %، وكانت في بابل 2.5 %، اما في الكرخ الثالثة فقد كانت 2.4 %، وفي الرصافة الاولى 2.3 % والبصرة 2.2 %، وفي ذي قار والكرخ الاولى 2.0 %. اما في واسط كانت النسبة 1.9 %، وفي ميسان 1.8 %، وفي كركوك 1.6 %، وفي صلاح الدين والانبار 1.3 %. وللتسرب المدرسي أسباب عدة أهمها:

ضعف التحفيز أو البيئة المدرسية غير الجذابة وجزئيا بسبب ضعف اهتمام الاسرة وضعف الإمكانية المادية لها، والرسوب المتكرر، وعدم تلبية المناهج وطرق التدريس المملة لميل الأطفال وهواياتهم. عمالة الأطفال والفقر هو أيضاً أحد أسباب التسرب من المدارس. كما تعود أسباب التسرب الى ضعف النظام التعليمي في المدارس الابتدائية وعجزه عن تحقيق الأهداف التربوية، وكنتيجة الحروب وغياب الأمن والتي أدت إلى الهجرة القسرية، وازدياد نسب الأطفال اليتامى وفقدان الرعاية الأبوية.

وفقا لليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي، فإنَّ أعلى معدلات التسرب هي بين الإناث. 11.4 % من الإناث يتسربن مقابل 5.4 % فقط من الذكور. وهذا ما يفسر انخفاض معدل التكافؤ في المرحلة المتوسطة إلى 84 %.

شكل (9-1): نسبة التسرب في المدارس الابتدائية في العراق بحسب المحافظات عام 2021

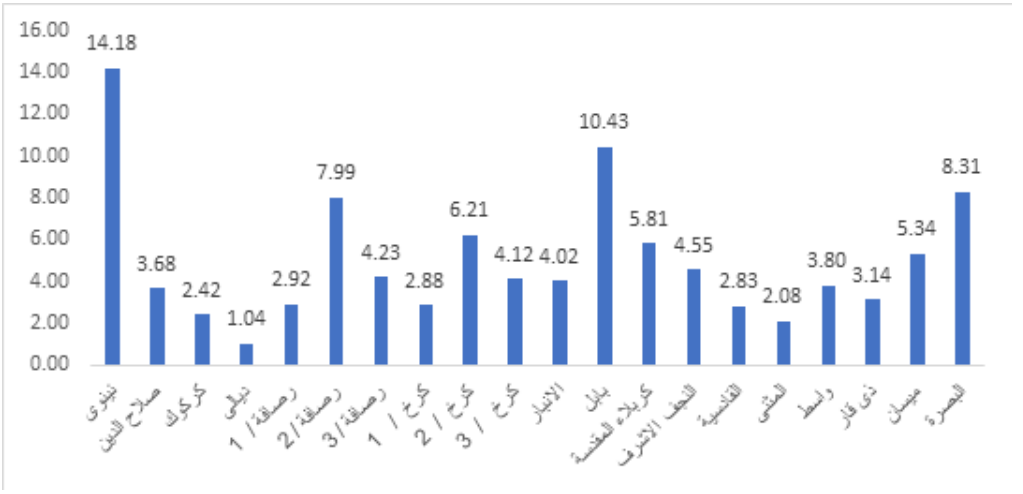

10-2-7: تحديات القطاع التربوي

حذر البنك الدولي من أزمة ستواجه العراق تتعلق برأس المال البشري تغذيها أزمة التعليم مؤكداً على ان الطفل المولود في العراق اليوم سيصل، في المتوسط، إلى 41 % فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر، فلن يتوقع للطفل العراقي ان يحقق أكثر من 4 سنوات فقط من التعلم عند وصوله عمر 18. وبهذا يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة. يعزو اسباب انخفاض مستويات رأس المال البشري الى السنوات الطويلة من الصراع الدموي، وغياب الاصلاحات، ومحدودية الفرص المتاحة للشباب، والاضطرابات الاجتماعية، والفساد الاداري.

1 ـ من أبزر المعوقات التي تواجه القطاع التربوي قلة تخصيصاته المالية في الموازنة العامة إذ أقرت الحكومة العراقية بحسب موازنة 2021 المعلنة 2 تريليون و162 مليار دينار لوزارة التربية من اجمالي مبلغ الموازنة البالغ 129 تريليون دينار، وهذا الرقم يعد صغيرا قياسا لحاجات القطاع ويمنع الوزارة من توفير المستلزمات الأساسية لتحسين جودة التعليم. وينفق العراق أقل من 10 % من ميزانيته العامة على التعليم (الاولي والعالي) مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمثل رواتب المدرسين والموظفين (93 %) بينما يتم تخصيص 1 % فقط من ميزانية الاستثمار في العراق لقطاع التعليم.

2 ـ انخفاض كفاءة النظام التعليمي الذي يعود الى ضعف آليات الرصد والتقييم وضعف كفاءة التنفيذ بالإضافة الى تعقيد اجراءات استملاك وشراء وتخصيص الاراضي وقلة التخصيصات المالية في شراء وتسجيل الأراضي.

3 ـ نقص أعداد الأبنية المدرسية.، فالعراق بحاجة ملحّة لما لا يقل عن 10 آلاف مدرسة لفك الدوام المزدوج في المدارس وبمعدل عدد طلاب يتراوح بين 50-70 تلميذا في المدرسة الواحدة، مشيرا إلى أن العراق بحاجة لـ15 ألف مبنى مدرسي جديد لجعل الصفوف الدراسية مثالية من حيث عدد الطلاب ووفق المقاييس العالمية.

تتلخص نتائج التقرير بما يأتي:

1 ـ النقص في البنية التحتية التعليمية يؤثر بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة بما يقارب 400 طالب مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات ومرافق واحدة.

2 ـ يوجد في العراق ما يقدر بنحو 2.1 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاما خارج المدرسة، نصفهم تقريبا في الفئة العمرية للمدارس الثانوية. على الرغم من التحسينات في السنوات الأخيرة، فإنَّ معدلات المشاركة التعليمية المنخفضة نسبيا في العراق تعني بقاء أكثر من مليوني طفل ومراهق خارج المدرسة.

3 ـ المناهج القديمة ومحدودية التطوير المهني للمعلمين، والدعم غير الكافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم، والبرامج المحدودة للشباب المعرضين للخطر جميعها اثرت بصورة سلبية على التعليم..

4 ـ تقدر احتياجات إعادة الإعمار بـ 4.9 تريليون دينار عراقي وهذ المبلغ يمثل أضرار البنية التحتية، بينما تمثل احتياجات التعافي مثل استعادة خدمات التعلم والتعليم بـ 490 مليار دينار عراقي لتطوير التعليم المهني للمعلمين وللمواد التعليمية ولبرنامج تأهيل الشباب خارج المدرسة.

5 ـ الفساد الذي يؤثر سلباً على تقديم الخدمات العامة في العراق.

6 ـ التأثيرات الداخلية والخارجية: لا يخلو نظام التعليم في العراق من التأثيرات الخارجية والداخلية. خارجياً، أصبح النظام رهينة للتدخل السياسي، وداخلياً يعاني من التلاعب البيروقراطي. هناك قدر كبير من المحسوبية والمحسوبية في مسائل النقل والتعيينات والترقيات. نتيجة لذلك تأثرت البنية التحتية الأساسية لنظام التعليم.

7 ـ محدودية في استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليمية والتي تأتي من محدودية تدريب الملاكات التعليمية وفق اساليب حديثة ونقص في تنمية قدرات المدربين على استخدام احدث طرائق ومحدودية التنسيق بين مراكز التدريب ومؤسسات الاعداد في التعليم العالي بالإضافة إلى قلة التخصيصات المالية للتدريب.

8 ـ ضعف اساليب الاختبارات والتقويم المعتمدة وذلك لعدم مواكبة الاساليب الحديثة في التقويم والاختبارات مع تطور المناهج ونقص في تنمية قدرة الملاكات التعليمية في التعامل مع اساليب التقييم والاختبارات بالإضافة الى محدودية كفاءة تقييم اساليب التقويم والاختبارات وضعف المشاركة في الاختبارات الدولية.

9 ـ عدم توفر نظام ادارة المعلومات التربوية وذلك لضعف استخدام الجاهزية الالكترونية ونقص في تنمية قدرات العاملين في معالجة وتحليل البيانات الإحصائية.

10 ـ ضعف الاشراف التربوي والذي يعود إلى قلة أعداد المشرفين وضعف في تأهيلهم.

11 ـ محدودية الارشاد النفسي والرعاية الصحية والتي تأتي من عدم تفعيل دور المرشد التربوي وقلة الدرجات الوظيفية للمرشدين التربويين وضعف آليات التنسيق بين الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلبة ومحدودية الرعاية الصحية والتغذية.

12 ـ محدودية دور التعليم المهني وذلك لعزوف الطلبة عن الالتحاق في التعليم المهني ونقص في تحديث المناهج الدراسية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل وتقادم التعليم التقني ونقص في تنمية قدرات التدريسين في التعليم المهني.

13 ـ ضعف الحوكمة الادارية والتي تعود الى ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص وضعف التدرج في نقل الصلاحيات الى المحافظات ونقص في تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي بالإضافة الى ضعف آليات الرصد والتقويم.

10-2-8: مستلزمات النهوض بالقطاع التربوي

لمواجهة التحديات الحالية والتطلعات المستقبلية لقطاع التربية في العراق يستلزم العمل بما يأتي:

1- لضمان كفاءة الإنفاق على التعليم العام يجب العمل على:

- تعزيز الإنفاق الاستثماري.
- التركيز على تحسين النتائج التعليمية للأطفال من الأسر والمناطق الأقل ثراءً.
- تعزيز القيمة مقابل الاستثمار في التعليم من خلال تحسين أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة.
- تحسين فعالية إدارة قطاع التعليم من خلال الترتيبات المؤسساتية المبسطة التي تفضي بشكل أكبر إلى تحقيق النتائج.

2- إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط من بين الأولويات المتنافسة العديدة على موارد الميزانية الشحيحة خلال مرحلة التعافي من فيروس كورونا.

3- ترتبط الاختلافات في معدلات الالتحاق بالمدرسة عبر المحافظات بالفقر، لا سيما في المرحلة الثانوية. في حين أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية مرتفعة بشكل عام في جميع أنحاء العراق، فإنَّ المشاركة في التعليم الثانوي تنخفض مع زيادة معدلات الفقر في المحافظة (بمتوسط نقطة مئوية واحدة لكل نقطة مئوية زيادة في الفقر متعدد الأبعاد).

4- يجب تقويم المناهج الدراسية على أساس سنوي. في هذا الصدد، يمكن إجراء مسح واسع للحصول على آراء المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع فيما يتعلق بتوقعاتهم وملاحظاتهم. في ضوء ذلك وتوصيات الخبراء التربويين، يجب إعادة تحديد أهداف المنهج وإعداد منهج يلبي احتياجات المجتمع والدولة دون أي تمييز في المذهب والاثنية.

5- يجب أن يكون هناك أقل قدر ممكن من التدخل السياسي. سيسمح هذا للنظام بالعمل بسلاسة ودون أي تمييز. خلق التدخل السياسي المتكرر ونظام المحاصصة ثغرات سيئة في النظام أدت إلى التراجع والفساد.

6- ينبغي تنفيذ سياسات صائبة بالاستعانة بخبراء دوليين دون أي تأخير من حيث الوقت والموارد.

7- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية من جانب الحكومة لتنفيذ السياسات دون أي تأخير. أدى التلكؤ في التنفيذ والتنفيذ السيئ للسياسات إلى خلق فجوات وعجز في الثقة من قبل أبناء الشعب.

8- يجب أن يكون نظام الامتحانات خال من مافيا الوسائل غير العادلة والفساد والإكراميات غير القانونية. لهذا الغرض، يمكن تحسين نظام الإشراف والتفتيش ماديا ونظريا. يجب على الحكومة تعزيز رواتب العاملين في مجال التعليم حتى لا تنحرف ميولهم نحو الوسائل غير النزيهة لزيادة مدخلاتهم.

9- تشجيع حملة الشهادات العليا على الولوج في سلك التدريس الثانوي وتقديم الاغراءات الوظيفية لهم كوسيلة لدعم المدارس بعناصر تربوية عالية التدريب والمعرفة.

10-3: التعليم العالي: النقاط الحرجة للازمة ومسارات التعافي

10-3-1: برنامج العمل للسنة الدراسية 2021-2020

ضاعفت جائحة كورونا من التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية وكشفت عن الكثير من الاختلالات التي كانت تحت السطح مما ولد لدى صناع القرار التعليمي اهمية وضرورة اعادة التفكير في مستقبل التعليم لاسيما بعد ان تفاقمت اوجه عدم المساواة والتفاوتات واضاعت فرص التعليم والتعلم، هذا الواقع الجديد فرض تحديات على الطالب والاستاذ واجبرهم على التعامل مع تحديات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية من خلال التزامهم بدورهم في الحد من انتشار الفيروس، ومن بين اهم الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي هي اعلان بدء العام الدراسي 2021/2020 في 12 أيلول (سبتمبر) 2020 وتم اعمام برنامج العمل للدراسات الأولية والعليا للسنة الدراسية الى الجامعات الحكومية والاهلية كافة، الذي تضمن أن يكون التعليم مدمجا (الكتروني وحضوري) بالنسبة للتخصصات الطبية والصحية والهندسية والعلوم وأي كلية او معهد لديهم جانبا عمليا بحضور الطلبة للمواد الدراسية العملية (المختبرية والسريرية) والتطبيقية ولمجاميع صغيرة متناوبة بما تؤمن الاستفادة من الجانب العلمي والعملي وكذلك تؤمن سلامة المنتسبين كافة من خلال تطبيق شروط لجنة الصحة والسلامة من حيث التباعد ولبس الكمامات والنظارات والكفوف ومواد التعقيم والتعفير والأمور الأخرى التي تؤمن السلامة المهنية. أما بالنسبة للتخصصات الإنسانية فيستمر العمل بالتعليم الالكتروني لحين زوال جانحة كورونا وفقا لإمامنا الى الجامعات،.المتضمن التقويم الجامعي للسنة الدراسية المذكورة والضوابط الملحقة به، وفي ظل استمرار جانحة كورونا والظروف الاخرى المرتبطة بالأزمة الصحية ولغرض الاستعداد والتهيئة للمتطلبات الدراسية اللازمة التي تتماشى مع الوضع الراهن، وحصلت الموافقة على اعتماد قرار يخص برنامج عمل الجامعات للدراسات الأولية والعليا للسنة الدراسية 2021-2020 وبما يضمن انسيابية العمل وفقا للظروف ان القرار صدر بالأغلبية استنادا لأحكام المادة 12 من قانون هيأة الرأي رقم 9 لسنة 2011. وتمت الإشارة إلى أن هذا البرنامج جاء لظروف استثنائية (الظرف الصحي وحال زوال هذا الظرف يتم العودة إلى الحياة الجامعية بالدراسة بحضور الطلبة والأساتذة في قاعات الدرس، وعلى وفق الاتي:

1 -الدراسات الأولية:

- **التعليم الالكتروني** للمواد الدراسية النظرية والتعليم الحضوري للمواد الدراسية العملية (المختبرية والسريرية والتطبيقية مع مراعاة ان يكون حضور الطلبة لمجاميع صغيرة متناوبة بما يؤمن الاستفادة من الجانب التطبيقي العلمي والعملي وسلامة المنتسبين كافة من خلال تطبيق شروط لجنة الصحة والسلامة من حيث التباعد ولبس الكمامات والنظارات والكفوف ومواد التعقيم والتعفير واخرى تؤمن السلامة المهنية
- استمرار العمل بالتعليم الالكتروني لجميع التخصصات الإنسانية لحين زوال الأعذار (جائحة كورونا).
- **التعليم المدمج:** يكون التعليم مدمجاً (الكتروني وحضوري لتخصصات المجموعة الطبية والصحية والهندسية والعلوم واي كلية أو معهد لديهم جانب عملي). وتخول مجال الأقسام الفروع وبمصادقة مجلس الكلية المعهد تحديد مدى الحاجة لتواجد الطلبة للدوام في الأقسام المعنية وبواقع يوم او يومين في الاسبوع فقط وعلى شكل مجموعات صغيرة مع اتخاذ الاجراءات الوقاية الصحية (ليس الكمامات والكفوف والتعفير للاماكن باستمرار) مع الأخذ بنظر الاعتبار نسبة الدوام النافذة بالنسبة للهيئات التدريسية والملاكات الوظيفية.
- يكون تأدية الطلبة ضمن التخصصات المذكورة في الفقرة (3) أعلاه الدروس النظرية الكترونية لحين زوال الأعذار (جانحة كورونا)، ويكون تأدية الدروس العملية والتطبيقية أو السريرية في الجامعة القريبة التابعة المحافظة سكناه.
- يتم ارسال كتاب رسمي عن طريق المراسلات الالكترونية من الجامعة الأصلية للطالب إلى الجامعة في محافظة سكن الطالب التي يؤدي في الجانب العملي أو التطبيقي أو السريري بعد تقديم الطالب طلبا بذلك يتم استلامه الكترونية اعتبارا من 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2020، كما ويتم استلام درجات الطالب بالآلية الالكترونية نفسها مع مراعاة الضوابط الامتحانية.
- يؤدي الطلبة التدريب الصيفي في مناطق سكناهم عمليا في القطاع العام أو الخاص وكل بحسب اختصاصه كلما كان ذلك ممكنا مع مراعاة نسبة الدوام في الدوائر المخنقة وقرارات خلية الأزمة، وفي حال تعذر ذلك يكون التدريب الصيفي الكترونيا من خلال تقديم مشاريع الى المؤسسات التي يتدرب بها الطلبة ضمن مجال اختصاصه، وتكون المخاطبات الكترونية بين جامعته الاصلية والمؤسسات في محل سكناه.
- تخول مجالس الأقسام الفروع والكليات المعاهد والجامعات الصلاحيات كافة التي تسهل تنفيذ الضوابط ضمن برنامج استقلالية الجامعة.
- تقوم الأقسام والفروع العلمية بجدولة المواد الدراسية العملية المختبرية والسريرية والتطبيقية حسب ما تراه مناسبا في الأسبوع الواحد وللمرحلة الدراسية، كما ويمكن للأقسام والفروع العلمية تمديد

اوقات عمل المختبرات بما يؤمن استيعاب الطلبة على وفق مبدأ المجموعات الصغيرة مراعاة للتباعد الاجتماعي وفقا لخطة تضعها الاقسام والفروع العلمية ويصدق عليها مجلس الكلية المعهد.

- يكون أداء الطلبة والتزامهم بالمحاضرات الالكترونية وفقا للفقرة (أ) أعلاه للمواد الدراسية النظرية في الكلية المعهد والقسم أو الفرع في جامعته الأصل.
- يحق للطالب تأدية التزاماته وحضور المواد الدراسية التي تتطلب الحضور للمواد العملية (المختبرية والسريرية) والتطبيقية في جامعة محافظة سكناه او القريبة من محافظة سكناه في مجال الاختصاصات المناظرة ويتم التنسيق بين الأقسام العلمية والهيئات التدريسية للطرفين وفقا لاستقلالية الجامعات والكليات المعاهد والاقسام الفرع لوضع الأطر والرؤى الممكنة التنفيذ متطلبات المعرفة للطلبة في المادة العلمية. مع مراعاة ما جاء بالتقرير (5و 7) اعمامنا أنف الذكر، وتقوم الجامعة الأخرى بأرسال كتاب يؤيد أداء الطالب لتلك الدروس.
- تنظيم جداول الكترونية بالأيام والتواريخ المحاضرات النظرية وفقا للفقرة (أ) أعلاه والمواد الدراسية العملية (المختبرية والسريرية والتطبيقية وفقا للفقرة (ب) أعلاه ويعلن للتدريسين والطلبة وبثبت في المواقع الإلكترونية للجامعة وتشكيلاتها.
- لكليات المجموعة الطبية والصحية اعطاء الدروس العملية والتطبيقية في الكلية باستخدام وسائل ايضاح ومختبر المهارات في المواضيع التي لا تحتاج اجراء الفحص على السريع في المستشفيات حفاظا على سلامة الأساتذة والطلبة. أما في حالة الضرورة إلى التدريب السريري في المستشفيات فيتم اتخاذ الإجراءات الوقائية الصحية بما بو من سلامة الجميع.
- العمل بالاعمامات الصادرة من دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بشأن توقيتات بدء السنة الدراسية والتقويم الجامعي والضوابط الملحقة بها.

2- الدراسات العليا

فيما يتعلق ببرنامج العمل للدراسات العليا للسنة الدراسية 2021-2020 يتم مراعاة الاتي:

- يعامل طلبة الدراسات العليا خلال السنة التحضيرية وفقا للأليات المبينة في أعلاه.
- تسهيل استضافة طلبة الدراسات العليا في مرحلة البحث في مختبرات الاقسام العلمية المناظرة التابعة للجامعات (جامعة دراسة الطالب أو الجامعة التي تقع في محافظة سكن الطالب أو الجامعة الاقرب لمحافظة السكن) وتكون المتابعة العلمية والعمل من مسؤولية المشرف، أما الجانب الاداري فيكون من مسؤولية القسم أو الفرع العلمي.
- العمل باعمامات دائرة البحث والتطوير بشار ترتيبات بدء السنة الدراسية والتقويم الجامعي والضوابط الملحقة بها.

3-أمور أخرى

أ- تعذر فتح الاقسام الداخلية للظرف الصحي وحفاظا على سلامة الطلبة، وبالإمكان مبيت الطلبة في الأقسام الداخلية في أضيق الحدود ولأيام محددة ولحالات فردية عند الضرورات القصوى مع مراعاة متطلبات الوقاية الصحية، وبتوصية من رئيس القسم او الفرع العلمي ومدير الاقسام الداخلية وموافقة عمادة الكلية ومصادقة رئيس الجامعة

ب- الأرشفة الإلكترونية للمحاضرات الإلكترونية الورقية والفيديوية والصوتية مع ضرورة تحميلها كافة على المنصات الالكترونية المعتمدة من قبل تشكيلات جامعاتكم وللمراحل الدراسية كافة ابتداء لتمكين الطالب والقسم الفرع والكلية والمعهد الرجوع إليها عند الحاجة

ت- توضيح الأليات والوسائل والطرق والبرامج المتبعة من قبل الكليات المعاهد واقسامها لإلقاء وتوزيع المحاضرات الورقية والتسجيلات الفيديوية او الصوتية لأساتذة المادة حصرا على الطلبة ركنا التواصل الالكتروني معهم.

ث- تكون الأقسام والكليات والجامعات على تواصل دقيق ودراية عالية بقيام اساتذة المواد الدراسية ببث المحاضرات الفيديوية او الصوتية مع كل محاضرة ورقية وفسح المجال أمام الطلبة للأسئلة والاستفسارات وتكليفهم بشكل متواصل ومستمر بالواجبات والدروس.

ج- اعتماد التقييم الالكتروني من خلال الأسئلة متعددة الأنواع، التقارير، الأنشطة والواجبات البيتية، اعطاء الفروض، وتطبيقات الامتحانات مثل Quiz Maker، وغيرها).

ح- الاستمرار بتزويد الوزارة بالبيانات والاحصاءات اللازمة لتوثيق نشاطات الأساتذة والأقسام والكليات من جانب والطلبة من جانب أخر فيما يخص معايير التعليم الالكتروني والتفاعل اللازم من خلال الأليات التي تعتمدها الجامعة وتشكيلاتها.

خ- الاستفادة من تجربة التعليم الالكتروني السنة الدراسية 2019-2020 والعمل على تعميقها باستخدام برامج حديثة كما تعمل الجامعات على تنمية مستلزمات رفع مستوى أداء التعليم الكتروني من خلال تصميم منصات الكترونية خاصة بها وفقا لخطة وتوقيتات محددة، مع ضرورة وضع خطط لتدريب وتطوير الموارد البشرية.

د- يحق للجامعة والكلية المعهد والقسم الفرع اتحاد الإجراءات وبحسب ما تراه مناسبة لتأمين متطلبات السنة الدراسية.

10-3-2: التحليل الكمي لمؤسسات التعليم العالي.

1-زيادة عدد الجامعات والاقسام

شهدت منظومة التعليم العالي في العراق خلال العام الدراسي 2003-2004 تطورا ملحوظا في الجانب الكمي من حيث التوسعة العددية الكبيرة على كافة المستويات في ما يخص الجامعات الحكومية والأهلية والكليات

والاقسام بالإضافة إلى المعاهد مع وجود المؤسسات البحثية والمكاتب الاستشارية، ولم تقتصر على الجانب العددي فقط بل شملت جانب نوعي حيث استحدثت جامعات لم تكن موجود عام 2003 مثل الجامعات التقنية كذلك الحال للكليات التي تم استحداث انواع جديدة وشمل ذلك الاقسام العلمية أيضاً.

ويشير الجدول (10-4) الى ان العراق اصبح العراق 35 جامعة حكومية، و54 جامعة اهلية، بإضافة الى عشرات المعاهد والاقسام الحكومية والأهلية منتشرة في ارجاء البلاد من الموصل الى البصرة باستثناء اقليم كردستان، تستقبل هذه الجامعات الطلاب من مخرجات التربية وفق نظام القبول المركزي للحكومية، وتعتمد على قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 مع تعديلاته في ادارة الجامعات، وبالتالي فإنَّ الجامعات محكومة بموجب قانون موحد وادارة موحدة تتمثل في قرارات وزارة التعليم العالي ودوائرها وغير مستقلة ولا تستطيع المنافسة فيما بينها في استقطاب الطلاب الجيدين او توزيع الاختصاصات بحسب حاجة السوق العمل المحلية والدولية للأعمال كما هو معمول به في الجامعات العالمية.

جدول (10-4): التحليل الكمي للتعليم العالي في العراق للمدة (2003-2020)

المؤسسة	2004-2003	2021-2020	الزيادة	معدل التغير %
الجامعات الحكومية	17	35	18	105.88
الكليات الحكومية	165	379	214	129.70
الاقسام العلمية الحكومية	531	1197	666	125.42
المعاهد الحكومية	56	68	12	21.43
الجامعات الأهلية	10	54	44	440
الاقسام العلمية الأهلية	34	524	490	1441.18

المصدر/ وزارة التعليم -دائرة الدراسات والتخطيط ودائرة التعليم الأهلي

2-زيادة عدد الطلبة المقبولين

تزامن هذا التوسع في زيادة في حجم الطاقة الاستيعابية واستحداث الجامعات والكليات والمعاهد على مستوى التعليم الحكومي والاهلي مع التوسع في اعداد الطلبة المقبولين فقد شهد العام الدراسي 2021/2020 قبول 211402 طالبا وطالبة في الجامعات ضمن قناة القبول المركزي للدورين الاول والثاني للسنة الدراسية 2021/2020 وشهدت هذه السنة زيادة ملحوظة مقارنة للسنة الدراسية 2020/2019 التي قبل فيها 129345 وبزيادة قدرها 63 %.

وبلغ عدد الطلبة المشتركين في الامتحانات الوزارية لفروع الدراسة الإعدادية الأحيائي والتطبيقي والأدبي453267 طالبا وطالبة، فيما بلغ عدد الناجحين منهم في الدورين الأول والثاني 262593 طالبا وطالبة». وبلغ «عدد الطلبة المقبولين من خريجي الفرع الأحيائي 111249 طالبا وطالبة، فيما بلغ عدد المقبولين من خريجي الفرع التطبيقي 36123 طالبا وطالبة، وتم قبول 64030 من خريجي الفرع الأدبي». وبينت الوزارة أن «عدد الطلبة المقبولين بعد توسعة خطة القبول لتخصصات التقنيات الطبية كانت 1836 طالبا وطالبة و2925 طالبا وطالبة للتمريض و22393 طالبا وطالبة للهندسة و25200 طالبا وطالبة للعلوم و52641 طالبا وطالبة

للتربية والتربية الاساسية و4474 طالبا وطالبة للقانون و18842 طالبا وطالبة الادارة والاقتصاد و16921 طالبا وطالبة للمعاهد الطبية و17105 طالبا وطالبة للمعاهد التكنولوجية». وأوضحت أن «عدد الطلبة المقبولين على قناة الشهداء بلغ 9543 طالبا وطالبا.

10-3-3: التحليل النوعي لمؤسسات التعليم العالي

يختص البعد النوعي بجودة الخدمة المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي ومن أبرز مؤشراته:

1-**موقع الجامعة في التصنيفات الدولية**

يعد موقع الجامعة في التصنيفات الدولية مؤشرا على جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتستند هذه التصنيفات على عدد من المؤشرات من أهمها السمعة الأكاديمية، آراء اصحاب العمل ونسبة الطلبة الى أعضاء هيأة التدريس والاستشهاد المرجعي الاقتباسات الأعضاء الهيئة التدريسية، ونسبة الطلبة الأجانب في المؤسسات التعليمية ونسبة اعضاء الهيئة التدريسية الأجانب في المؤسسات. وشهد عدد الجامعات العراقية المنضوية تحت التصنيفات الدولية المعتمدة الحكومية والأهلية تطورا ملحوظا في العام الدراسي 2020 -2021 مقارنة بالعام الدراسي 2019 -2020.

كما شهد العام 2021 خروج العراق من مؤشر دافوس لجودة التعليم، ويضم مؤشر دافوس لجودة التعليم، 180 دولة. واعتبر المؤشر ان العراق وسوريا واليمن وليبيا والصومال والسودان دول غير مصنفة لا تتوفر فيها أبسط معايير جودة التعليم. ويتم احتساب درجات المؤشر عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية مختلفة، من بينها المؤسسات الرصينة، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الاساسي والجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وكذلك تطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، فضلاً عن تطور الاعمال والابتكار.

وبالإمكان ملاحظة تقدم في عدد الجامعات الحكومية والأهلية الداخلة في التصنيفات وكما مبين في الجدول أدناه:

جدول (10-5) عدد الجامعات الحكومية والأهلية الداخلة في التصنيفات الدولية

العام الدراسي	2019-2020			2020-2021		
اسم التصنيف	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات والكليات الأهلية	عدد الجامعات الكلي	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات والكليات الأهلية	عدد الجامعات الكلي
شنغهاي الصيني	0	0	0	0	0	0
التايمز البريطاني	1	0	1	2	0	2
تصنيف QS البريطاني	3	0	3	5	0	5
تصنيف Scimago الاسباني	10	0	10	18	0	18
تصنيف Greenmetrics الأندونوسي	26	18	44	34	26	60
تصنيف URAP التركي	4	0	4	3	0	3
تصنيف Webometrics الاسباني	34	32	66	36	40	76

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة « خطة التنمية الوطنية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2018-2022)

2-النشر في المجلات العالمية الرصينة

هنالك زيادة كبيرة في عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت في الجامعات الحكومية إذ بلغت في العام الدراسي 2019 -2020 (13129 بحث) وارتفعت في العام الدراسي 2020 -2021 الى (18391 بحث)، أما الجامعات والكليات الاهلية فكان إجمالي عدد البحوث المنشورة (2723) بحثا لعامي 2019 و2020، وبلغت نسبة البحوث المنشورة ضمن قاعدة بيانات سكوباس وكلاريفيت إلى العدد الكلي من البحوث للجامعات الحكومية في عام 2019 (32 %) وازدادت في عام 2020 لتكون (43 %)، أما الجامعات والكليات الأهلية فقد بلغت في عام 2019 (18 %) وفي عام 2020 (26 %).

3-استعمال وسائل الاتصال الحديثة في التدريس

شهد أعداد التدريسيين الذين يستعملون وسائل الاتصال الحديثة في التدريس وإيصال المعلومات ارتفاعا في عام 2020 إذ وصل الى 93 % على مستوى الجامعات الحكومية و(91 %) على مستوى الجامعات والكليات الاهلية.

4-إنشاء وتطوير البنى التحتية والأبنية الجامعية المتضررة

لوحظ وجود زيادة بمقدار (5 %) في نسبة المباني والتي تم إنجازها من البنى التحتية المتضررة كليا إلى العدد الكلي إذ بلغت (28 %) في عام 2019 وارتفعت الى (33 %) في عام 2020. أما نسبة تأهيل المباني والبنى التحتية المتضررة جزئيا فقد تراجعت نسبتها بمقدار (4 %) إذ بلغت (45 %) في عام 2019 وانخفضت النسبة الى (41 %) عام 2020.

10-3-4: تحديات التعليم العالي في العراق

تعاني مؤسسة التعليم العالي في العراق من وجود مجموعة من التحديات يمكن أن نوجزها بما يأتي:

1- تحديات التعليم الحكومي:

- بطالة الخريجين من الدراسات الاولية والعليا
- تأثير جائحة كورونا على التعليم
- استقلالية القرارات: استقلالية قرارات التعليم العالي.
- تأثيرات الضغط المجتمعي.
- استحداث الكثير من الجامعات الحكومية والكليات بدون مراعاة الحد الادنى من متطلبات البنى التحتية والموارد البشرية.
- قلة تخصيصات البنى التحتية.
- التدخل في شؤون إدارة الجامعات لغرض اختيار شخصيات معينة لا تمتلك الكفاءة او الخبرة لشغل المناصب الادارية العليا.
- عدم وجود معايير خاصة بتعيين التدريسيين والموظفين وتوزيعهم حسب الاختصاص والمؤهلات في الجامعات.
- قلة التخصيصات المالية لدعم البحث العلمي.
- تغيير النظام الدراسي في المدارس الاعدادية وتحوله من (العلمي والادبي فقط) الى التنوع (الاحيائي والتطبيقي) أحدث إرباكا كبيرا في طبيعة القبول وانعكس سلبا على مستوى الالتحاق والحدود الدنيا لكثير لمدخلات الجامعة.
- الملفات الدراسية لطلبة الخارج على النفقة الخاصة: مطالبة الوزارة من قبل شريحة واسعة من الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة ممن لديهم معدلات منخفضة بفتح ملفات دراسية.
- مؤسسات التعليم العالي من غياب هذا التكامل الذي ادى الى تضخم كبير في أعداد الخريجين غير المطلوبين في سوق العمل.
- غياب العراق في مؤشر التنافسية العالمي الصادر من المنتديات العالمية

2- تحديات التعليم الجامعي الاهلي:

- الاستحداث العشوائي لعدد من الجامعات والكليات الاهلية
- عدم وجود تعليمات تحدد طبيعة العلاقة بين المستثمرين في التعليم الاهلي وإدارة الجامعات والكليات الاهلية.
- وجود خلل في تطبيق التعليمات الخاصة باعتماد نسبة الطالب الى التدريسي في اغلب الجامعات والكليات الاهلية.

3-التحديات المتعلقة بعدم دستورية بعض نصوص قانون اسس معادلة الشهادات

نتيجة للتداعيات الكبيرة التي اثارها قانون اسس معادلة الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم 20 لسنة 2020 واستياء الاوساط الاكاديمية والقانونية والشعبية وما رافقه من انقسام واضح سواء تحت قبة البرلمان عند تشريعه، ام داخل الجهات المعنية والمتأثرة بتنفيذه، ونتيجة النتائج الكارثية الوخيمة على واقع التعليم في كون القانون جاء مفصلا على مقاسات الاحزاب السياسية، ويمنح موظفي الدرجات الخاصة امتياز الحصول على الشهادات والقاب علمية خارج الضوابط المعمول بها في وزارة التعليم العالي قدمت وزارة التعليم العالي والبحث تحفظا على القانون، في بيان لها في تشرين الثاني 2020 على طريقة تمرير القانون التي كان ينبغي أن تراعي رأي الوزارة المختصة ودوائرها المعنية، وان الوزارة قلقة من بعض المواد المؤشرة في متن القانون التي لا تؤسس سياقا رصينا لمؤسسات الدولة فضلاً عن هفوة الفلسفة العلمية المسؤولة عن تقييم الشهادات ومعادلتها.كما قامت الوزارة باللجوء لخيار عرقلة القانون الذي كان في طور المصادقة من قبل رئيس الجمهورية، وطالبته بعدم المصادقة عل القانون، ومن المعلوم ان هذه الخطوة ليست ذات جدوى قانونية كون مصادقة الرئيس شكلية ليس الا، كما انها جاءت بعد فراغ تنظيمي في هيكلية المحكمة الاتحادية المعنية التي كانت غير مكتملة النصاب ولم يكن لها الصلاحية بالتدخل والفصل في الموضوع.

وبعد اعادة تشكيل المحكمة الاتحادية قدمت عدد من الجهات طعنا على القانون ومنها نقابة الأكاديميين ووزارة التعليم العالي وعلى الرغم من انها اعتبرت القانون دستوري من حيث الاجمال الا انها الغت فقرات حاكمة من قانون وقضت بعدم دستورية مواد من القانون، واصدرت ضمن هذا السياق قرارا بالدعوى المرقمة 46/ 2020 وموحداتها 50 و51 /اتحادية /2020 في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2021. وبعد نظر المحكمة في الدعوى قضت بعدم دستورية المواد التالية من القانون وهي:

- عدم دستورية عبارة (ذوي الدرجات الخاصة) الواردة في المادة (2/ ثانياً/ أ) من القانون، اي انها قضت بعدم دستورية معادلة الشهادات الجامعية لذوي الدرجات الخاصة او معدلتها خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فضلاً عن عدم حصر مهام معادلة الشهادات بالجوانب الإجرائية وامتدادها إلى الجوانب العلمية لمضامين الرسائل والاطاريح.
- عدم دستورية عبارة (أو السفارات أو الملحقيات الثقافية) الواردة في الفقرة (ب) من البند (ثانياً) من المادة (2) من القانون».
- عدم دستورية الفقرة (أ) من البند (ثالثاً) من المادة (2) المتعلقة بصلاحية الأمانة العامة لمجلس النواب بمعادلة الشهادات التي تصدر عن معهد التطوير البرلماني.
- وقضت بعد دستورية العبارة (إلا إذا تماثلت مدة الحصول عليها مع المدة المطلوبة للحصول على الشهادات المؤهلة لدخول تلك الجامعات أو التدريب فيها) الواردة في الفقرة (ج) من البند (ثالثاً) من المادة (2) من القانون.
- عدم دستورية الفقرة (د) من البند (ثالثاً) من المادة (2) المتعلقة بصلاحية الوزارات والهيئات بمعادلة الشهادات الممنوحة عن طريق معاهد الدراسات فيها.

- وكذلك الفقرة (هـ) من البند (ثالثاً) من المادة (2) المتعلقة بصلاحية الجامعات ومجلس الخدمة الاتحادي بمعادلة الشهادات التدريبية.
- عدم دستورية البند (ثالثاً) من المادة (3) من القانون المتعلقة بحصر عمليتي المعادلة والتقييم للشهادات باستيفاء الجوانب الإجرائية.
- وعدم دستورية البند (ثالثاً) من المادة (5) من القانون المتعلقة بإهمال شرط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية في حال الحصول على الشهادة الجامعية أو الشهادة العليا».
- عدم دستورية المادة(11) من القانون والتي تنص (للوزير صلاحية الموافقة على معادلة وتقييم الشهادات غير مستوفية لشرط الإقامة المنصوص عليها في هذا القانون إذا توفرت أسباب مبررة منعت الطالب من اكمال المدة المذكورة في هذا القانون لغير المشمولين بأحكام المادة (14) من هذا القانون، اي ان المحكمة الغت صلاحية الوزير في الاستثناء من شرط الإقامة المطلوبة كشرط لمعادلة الشهادة للمشمولين بقانون مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين وضحايا الإرهاب والمفصولين السياسيين، ومنع منح الألقاب العلمية لحملة الشهادات العليا من الموظفين المدنيين من غير موظفي التعليم والتربية).
- قضت المحكمة عدم دستورية المادة (12/ثانيا) من القانون والتي تنص (يمنح حملة الشهادات العليا (الماجستير أو الدكتوراه) من الموظفين المدنيين أو المكلفين بخدمة عامة من غير موظفي وزارتي (التعليم العالي والبحث العلمي، التربية) اللقب العلمي .....). إلا إن المحكمة ابقت على الفقرة الاولى من المادة ذاتها وهذه الفقرة تسمح لأعضاء مجلس النواب والوزراء واصحاب الدرجات الخاصة بإكمال الدراسة اثناء خدمتهم ويعد هذا الامر من الخطورة لأنها منحت هؤلاء امتياز لا سند له وغير مبرر ولا يتفق مع مبدأ تكافؤ الفرص، وكان من المفترض الغاء المادة 12 بأكملها.

يتضح إن قرار المحكمة الاتحادية العليا، قضى بعدم دستورية بعض المواد وليس القانون بمجمله، بمعنى إن القانون مازال ساري مع حذف بعض فقراته التي وصفت بانها غير دستورية، وإن كانت هذه الخطوة لا تفي بالغرض لكنها تبقى حسب وجهة نظر المختصين خطوة نحو الامام، كونه يعد مكسبا للتعليم العالي ولرصانة الشهادة العراقية وجودتها، إذ يعيد القرار الشرعية لإجراءات الوزارة وحافظ على مكانة اللقب العلمي لأساتذة الجامعات.

4-التحديات المتعلقة بظاهرة تزوير الشهادات.

كان من اهم تداعيات نفاذ قانون اسس معادلة الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم 20 لسنة 2020 هي قضية بيع وتزوير الشهادات للطلاب العراقيين من قبل بعض الجامعات الاجنبية لا سيما اللبنانية منها، إذ قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، يوم الخميس 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، تعليق الاعتراف بالدراسة في الجامعات اللبنانية الثلاثة الآتية: الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، الجامعة الإسلامية في لبنان، جامعة الجنان، لعدم التزامهم بمعايير الرصانة العلمية، وفقا لقانون أسس معادلة الشهادات والدرجات

العلمية العربية والأجنبية رقم (20) لسنة 2020 على ان يكون التعليق اعتبارا من يوم 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 وعدم اعتماد أي تسجيل للطلبة بعده بحيث لا يؤثر على الطلبة المسجلين قبل هذا التاريخ، لحين التزام الجامعات المذكورة بالمعايير المعتمدة في آلية قبول الطلبة على ان يتم إعادة النظر بالتوصية من خلال التنسيق بين دائرة البعثات والعلاقات الثقافية والدائرة الثقافية في بيروت بعد التأكد من التزام الجامعات اللبنانية كافة بالمعايير المحددة.

كما قررت الوزارة بإخضاع جميع الرسائل والاطاريح للطلبة الذين ينهون دراستهم خارج العراق إلى عملية فحص الاستلال الالكتروني واعتماد نسبة (20%) كحد أعلى لنسب الاستلال المقبولة والاستعانة بالجامعات العراقية لفرض الاستلال الالكتروني لجميع الرسائل والاطاريح، مع اخضاع جميع الطلاب العراقيين الذين ينهون دراستهم خارج البلاد على نفقتهم الخاصة إلى عملية تقييم علمي، من خلال عرض شهادات الطلاب على لجان علمية مختصة.

من جانب اخر اصدر وزير التعليم العالي امرا بأنهاء تكليف الملحق الثقافي في بيروت ومحاسب الدائرة واعفائهم من مناصبهم، بعد الضجة التي أثيرت مؤخراً حول تعاظم عدد الطلاب العراقيين الذين يحصلون على شهادات عليا من لبنان بطريقة غير سليمة ومشبوهة، والتي تفاقمت خلال أزمة كورونا ووصل عددها إلى نحو 27 ألف شهادة، وتورط أشخاص في السفارة في هذه القضية الا أن هذه القرار جاء باثر فوري من تاريخ 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 ولم يتطرق الى الشهادات التي تم الحصول عليها قبل هذا التاريخ، مما يعني الاعتراف ضمناً بالشهادات التي قد تكون مزورة أو مخالفة للشروط والتعليمات الخاصة بمعادلة الشهادات الصادرة من جامعات عربيه او اجنبيه الذي نوقش قبل هذا التاريخ، وكان المفترض ان يتم اعادة النظر بالشهادات التي تم الحصول عليها قبل هذا التاريخ التي تم الحصول عليها باستثناءات من قبل مسؤولين حكوميين متنفذين خلافا للقانون والضوابط، مع مراعاة الحقوق المكتسبة للأشخاص الذين اكتملت اجراءات معادلة شهادتهم وفق الاجراءات القانونية النافذة.

10-3-5: مستلزمات النهوض بقطاع التعليم العالي

إن الهدف من إصلاح وتطوير التعليم العالي هو النهوض بواقع جامعاتنا ومؤسساتنا في التعليم العالي وترصينها لتكون بمصاف الجامعات العالمية من اجل تأدية رسالتها في خدمة المجتمع والمساهمة بنهضته. وسنورد فيما يأتي أهم نقاط الاصلاح والتطوير المقترحة:

التعليم الحكومي

1-التنسيق مع وزارة التخطيط لتحديد حاجة سوق العمل من حملة الشهادات الاولية والعليا وإعادة النظر بأعداد القبول في الدراسات العليا بالتركيز على التخصصات النادرة وفق برنامج سنوي وبما يؤمن الاستفادة الفعلية من الخريج وتوظيف طاقته.

2- التنسيق مع منظمة اليونسكو لوضع الحلول والمعالجات الانية والدقيقة للمشاكل التي تواجه الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والاهلية على مستوى الدراسات الأولية والظروف المحيطة بالعام الدراسي2021

استمرار لجائحة كورونا، بحيث يراعى في هذه الحلول والمعالجات التوازن ما بين الظروف التي يمر بها البلد وبين الرصانة العلمية وسمعة التعليم في بلدنا وكانت المعالجات تستند على اعتماد التعليم الالكتروني في تدريس الطلبة وإجراء الامتحانات النهائية بدوريها الاول والثاني كما تم إصدار 2021 (في حالة استمرار جائحة كورونا والذي - تعليمات حول مواعيد بدء العام الدراسي) 2021 سيكون بطريقة التعليم المدمج.

3-إجراء حزمة من الاصلاحات الإدارية والتي من ضمنها إعادة هيكلة الوزارة وترشيقها وفقا لمتطلبات العمل المثمر.

4-العمل على استصدار حزمة من القرارات والتعليمات الانية التي تعالج مشاكل حقيقية في مؤسسات التعليم العالي دون المساس برصانة العملية التعليمية.

5-إعطاء الاولوية للجامعات المستحدثة في التخصيصات المالية للمشاريع والبنية التحتية وتجهيز المختبرات فيها وكذلك شمولها بالأولوية في تعيينات الكوادر التدريسية والادارية والخدمية.

6-تعظيم وتعزيز مصادر التمويل الدائمة التي تساعد المؤسسات التعليمية للوصول الى أهدافها وعدم اعتمادها فقط على التمويل الحكومي الذي يعاني من تراجع مستمر بسبب الازمة المالية والعمل على استغلال هذه الموارد للارتقاء بالبنى التحتية للجامعات من حيث المباني والمختبرات ووضع خطة زمنية لإنجاز المشاريع المتوقفة.

7-إعادة النظر في اختيار القيادات الجامعية وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة واللقب العلمي والتسلسل في المواقع الإدارية ووضع هذه القرارات موضع التنفيذ بعيدا عن التدخلات.

8-استصدار تعليمات يحدد بموجبها مجموعة من المعايير التي يشترط توافرها في أي متقدم لنيل وظيفة تدريسي في مؤسسات التعليم العالي وذلك من أجل رفع مستوى أداء الكادر التدريسي ووضع جدول سنوي بالتخصصات التي تحتاجها مؤسسات التعليم في ضوء الاستحداثات وحركة الملاك والتركيز على الاختصاصات النادرة.

9- استحداث صندوق البحث العلمي وإقرار تشريعاته.

10-تحقيق التكامل مع وزارة التربية من خلال الارتقاء بالمناهج وتبادل الخبرات والآراء بما يؤمن تكامل المعرفة لدى خريجي الدراسة الاعدادية والتوصل الى حل مشكلة التفاوت بالمعدلات بين طلبة التنوع الاحيائي والتطبيقي.

11- مراجعة تعليمات فتح الملف الدراسي للطلبة الدارسين خارج العراق والعمل على وضع ضوابط تنظم هذا الموضوع اعتمادا على معدل الطالب وتسلسل الجامعة التي درس فيها ضمن التصنيفات العالمية الرصينة.

12-استحداث دراسة الماجستير المهني والذي سيعمل على تطوير أداء الموظف كونها دراسة تخصصية لا تؤهل الحاصل عليها ان يقوم بمهام التدريس في الجامعات.

13- تطبيق مشروع الاعتماد البرامجي على جميع التخصصات المفتوحة واعتباره شرطا اساسيا لاستمرار البرنامج والذي يحتوي على شرط التكامل بين حاجة السوق واستمرار البرنامج باستقبال الطلبة.

14- البدء فورا بجمع البيانات التي يتطلبها المؤشر الخامس (التعليم والابتكار) ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، ومخاطبة جميع الوزارات والجهات بإنجاز ما عليها من واجبات يتطلبها هذا المؤشر.

15- استحداث هيأة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي والعمل على تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي ومعايير الاعتماد التخصصية العالمية في كافة البرامج والتخصصات الدراسية.

16-العمل على الارتقاء بسمعة الجامعات العراقية من خلال تطوير البيئة الجامعية بمحاورها الثلاثة) التدريسي، الطالب والمنهاج (والعمل على الدخول في التصنيفات العالمية المهم) شنغهاي، التايمز البريطاني، الـ QS البريطاني، URAP، Scimago، Green Metric.)

17- التعاون والتكامل مع الجامعات والكليات الاهلية واعتبارها شريك أساسي لتطوير التعليم العالي في العراق من خلال تبادل الخبرات وتكوين المجاميع البحثية وعقد المؤتمرات وورش العمل من اجل ان تكون هذه الجامعات في المستقبل القريب رافدا اضافيا للتنمية البشرية والاقتصادية في العراق.

18- ترسيخ وتنفيذ مفهوم استقلالية الجامعات وفق برنامج يضمن إرساء القيم الاكاديمية والتي تنسجم مع التقاليد الاجتماعية النبيلة والحفاظ على تطبيق القوانين والتعليمات والعدالة المجتمعية.

19- دعم وتشجيع الجامعات العراقية للتحول من نشر المعرفة الى نشر وانتاج المعرفة ضمن مفهوم الجامعة المنتجة وتسويق البحث العلمي لقطاعات الدولة المختلفة والانفتاح على العالم لتطوير القدرات في البحث العلمي في الجانب التطبيقي وتعظيم الموارد.

20- دعم وتشجيع الجامعات العراقية بالانفتاح على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمختلط من اجل الوقوف على المشاكل والمعوقات ووضع المعالجات التي تواجه هذه القطاعات وخصوصا في المجالات الصناعية والزراعية والنفط والصحة...الخ.

21- وضع خطوات عملية لجعل الجامعات العراقية جاذبة للطلبة الاجانب والانفتاح على العلاقات الخارجية وتشجيع التبادل الثقافي.

22- وضع خطط وبرامج في العلاقات الثقافية مع الجامعات في الخارج وبناء هذه العلاقات على اساس الثقة في التعامل بما يرفع من سمعة العراق واهله وبما يليق وقيمة الانسان العراقي وحضارته.

23- العمل على تطبيق نظام المقررات في الجامعات التي لديها امكانيات تطبيقه واعطاء الجامعات الخصوصية في التنافس البناء والتميز العلمي من خلال ما يضيفه هذا النظام.

24-الاهتمام بالطلبة المبتعثين من حيث الاستحقاقات والمدد المطلوبة وبما يؤمن الحصول على الشهادة وعودة الخريج لخدمة البلد.

25- إنشاء مجالس خبراء والاستفادة من خبرات التدريسين المتقاعدين من حملة الالقاب العلمية والحاصلين على لقب استاذ متمرس في مناقشة الرؤى المستقبلية للارتقاء بالجامعات العراقية وخصوصا التعليم العالي المهني وتطويره.

26- الاهتمام بالطالب والانشطة اللاصفية والتدريب العملي ومشاركة الطالب في تقديم الرؤى والأفكار الطموحة ومناقشاتها للوصول الى الهدف لان الشباب هم بناة المستقبل والجيل الواعد.

27- العمل على استخدام الوسائل غير التقليدية في التعليم الجامعي وتطوير مهارات التدريسين وضمان وصول المعرفة للطالب بشقيها النظري والتطبيقي.

28- العمل على عدم تسيس الجامعات والكليات الحكومية والاهلية وجعلها مكان آمن للعلم والمعرفة والقيم الخلاقة.

29-تطوير مؤسسات التعليم المهني وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الطلبة المقبولين فيها من أجل تهيئة خريجين يتمتعون بمهارات تخدم الواقع التطبيقي.

30-اعتماد مفهوم الجامعة المنتجة بطريقة تضمن تحقيق التفاعل بين الجامعة بقواها التدريسية والبحثية، وبين المجتمع بمواقعه الإنتاجية.

31- مراجعة كافة المناهج على اساس هدف التنمية المستدامة والتحصيل العلمي بما يتطلبه سوق العمل.

32- بناء الانسان الحضاري المتمدن المشبع بمبادئ الولاء للوطن والحرية، ونكران الذات، والمحصن ضد الفساد والمدرب على التثقيف الذاتي بالإضافة الى التحصيل العلمي الملائم.

33- إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق اكبر قدر ممكن من المواءمة بين سوق العمل والحاجه الفعلية ورغبات الطلبة.

34- تطوير المكتبة الافتراضية من خلال الانفتاح على دور نشر عالمية لزيادة المحتوى البحثي لهذه المكتبة والتي سوف تساعد الباحثين العراقيين من مختلف القطاعات للاستفادة من الدوريات المنشورة في هذه المكتبة.

35- العمل على فتح جامعات أجنبية وفروع لجامعات عالمية في العراق واستقطاب الكفاءات العالمية للاستفادة من خبراتها من أجل تنمية الواقع العلمي وتطويره باتجاه العالمية.

36-توأمة الجامعات الحكومية والاهلية مع جامعات عالمية معروفة لتبادل الخبرات وترصين البرامج الاكاديمية وتحسين السمعة الاكاديمية لجامعاتنا.

37-دعم مؤسسات التعليم الجامعي الاهلي من قبل الحكومة الاتحادية من خلال المساعدة في تمليك الاراضي او استثمارها لغرض إنشاء جامعات حديثة.

38- انشاء مدن جامعية خارج المدن تكون على غرار الجامعات الذكية في العالم وتكون هذه المدن متكاملة.

39- توفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي داخل الجامعة من ناحية توفير الخدمات وكذلك العمل على توفير سكن يليق بمكانته العلمية.

التعليم الجامعي الاهلي

1-العمل على استحداث جامعات وكليات ومعاهد تمتلك مقومات وشروط الاستحداث من حيث البنى التحتية والموارد البشرية لاستيعاب الزيادة الكبيرة في مخرجات التعليم الثانوي.

2-التدقيق المستمر على مدى استيفاء هذه الجامعات والكليات لشروط الاستحداث وشروط الاستمرار في استقبال الطلبة ومتابعة التطور في البنى التحتية وغلق التي تثبت مخالفتها وتلكؤها ونقل طلبتها الى جامعة/ كلية أخرى.

3- وضع اليات ثابتة محكومة بتعليمات واضحة تعرف العلاقة بين أطراف عائدية المؤسسة التعليمية كافة والتقيد بما نصت عليه القوانين والنظام الداخلي لهذه المؤسسات وان يكون مجلس الجامعة/ الكلية هو المرجع في أية قرارات تصدر منها.

4-القيام بمراجعة دقيقة لجميع أقسام الجامعات/الكليات وتثبيت هذه النسب حسب المعايير المعتمدة وطنيا ودوليا من أجل الحفاظ على رصانة التعليم وكذلك سد الشواغر من حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل بعد تأهيلهم.

10-4: رؤية في اصلاح قطاعي التربية والتعليم العالي

أن رؤية الاصلاح تتمحور في تحسين كفاءة النظام التعليمي المولد للعمل اللائق وتسريع وتائر النمو الاقتصادي من خلال تأمين التوازن بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل كما ونوعا مع التركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني ورفع ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية، فضلاً عن تعزيز فرص التعلم مدى الحياة. ونظرة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد وان بعض المعالجات تتطلب تخصيصات مالية كبيرة لذا نقترح تقسيم محاور الاصلاح الى نوعين:

- **الأول - اصلاح غير مقيد:** قابل للإنجاز دون الحاجة الى تخصيصات مالية أو تخصيصات مالية بسيطة ولكنها ذات تأثير واضح على مسار العملية التعليمية وعادة ما تكون هذه ضمن الأمد القصير
- **والثاني -اصلاح مقيد بتخصيصات مالية وزمانية على الأمد المتوسط والبعيد:** وغالبا ما يتطلب تخصيصات مالية كبيرة وأماد زمنية طويلة ليحقق أثار تساقطيه ايجابية على مسار العملية التعليمية وجودة الخدمات.

علما ان محاور الاصلاح متوافقة مع اهداف التنمية الوطنية ورؤية العراق للتمية المستدامة 2030 التي أعدت من قبل وزارة التخطيط وبالاشتراك مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

10-4-1: مقترحات الاصلاح على المدى القصير

1- المقترحات المشتركة لقطاعي التربية والتعليم العالي

- أن يتم اختيار القيادات الإدارية في قطاعي التربية والتعليم العالي على اساس الكفاءة والمهنية بعيدا عن التدخلات السياسية والمحاصصة، العشائرية والمناطقية.
- رفع المستوى التنسيقي بين وزارتي التربية والتعليم من خلال تطوير عمل اللجنة التنسيقية العليا واعداد البرامج المشتركة بما يخدم تكامل التعليم العالي اعتمادا على مخرجات قطاع التربية.

- ت-اعتماد هدف الرصانة العلمية عند اصدار قرارات لمعالجة حالات الطلبة (المرقنة قيودهم، الدور التكميلي، النقل والاستضافة) بم يحقق جودة مخرجات العملية التعليمية.
- تبني اسس ومبادئ الحوكمة الادارية التي تؤدي الى تحسين الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص وتحسن من تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي وتحسن اليات الرصد والتقويم.
- استخدام استراتيجيات التعليم الحديثة والمتنوعة من خلال تهيئة البنى التحتية والتوسع في التعليم الالكتروني التعليم عن بعد الذي أصبح نهج عالمي والتعليم التعاوني والتعليم الدامج فضلاً عن تنوع طرق تقويم الطلبة والاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات لتنويع أنماط التعليم وخفض كلفته وتحسين نوعيته.
- توسيع الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني واستثمار المنح والمشاريع المقدمة من قبلهم في قضايا مهمة وتنفيذ مشاريع تطويرية هادفة وضمن اولويات القطاعين.
- الاستفادة من مقررات وتوصيات اللجنة الوطنية لاستراتيجية التربية والتعليم بما يطور في الواقع التعليمي.

2-المقترحات على مستوى قطاع التربية

- أ-اعادة النظر بنظام تنوع التعليم الاعدادي (الاحيائي والتطبيقي).
- ب. العمل على رفع نسب الالتحاق والحد من نسب التسرب من خلال اعتماد المعالجات والاجراءات المتمثلة بتطوير البنى التحية للمدارس وتحسين البيئة التعليمية والقيام بأعداد وتنفيذ برنامج توعوي يحفز الأسر على التحاق ابناءهم في المدارس بالإضافة الى اعتماد مبدأ الحوافز الاقتصادية للطلبة (صرف منحة الطالب).
- ت- توفير نظام احصائي متكامل لإدارة المعلومات التربوية والتركيز على التحليل الاحصائي.
- ث- وضع معايير الجودة للمعلمين والمدرسين والمشرفين والادارة من خلال اعداد دليل خاص بذلك.
- ج- تفعيل دور التعليم المهني لما له من دور في توفير الملاكات الفنية الوسطى (الزراعية، الصناعية، التجارية، تقنية المعلومات) التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل.

3- المقترحات على مستوى قطاع التعليم العالي

- اعتماد المستوى العلمي للطالب (معدل الطالب للقبول في الجامعات للدراسة الأولية والعليا دون اعتماد المعايير الترجيحية الأخرى (الشهداء، السجناء السياسيين)، وذلك لما له من دور في المساهمة في تحسين جودة التعليم، مع المحافظة على امتيازاتهم في مجالات اخرى، وهذا يتطلب تعديل القوانين والقرارات.

- ب-اعادة النظر بسياسات الدراسات العليا المفتوحة مع ايقاف التوسع في القبول للارتقاء بجودة التعليم وتحسين مخرجاته، بالإضافة الى تقليل الاجازات الدراسية والزمالات والبعثات الى جامعات اقل مستوى من الجامعات العراقية خصوصا في بعض بلدان الجوار واختيار الجامعات ذات المستوى المتقدم، بالإضافة الى مراجعة الاجراءات المتعلقة بالاعتراف بالشهادات على النفقة الخاصة.
- ت. تحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية وتحسين سمعة الجامعة الأكاديمية للانتقال إلى مصاف الجامعات العالمية من خلال:

- تشجيع التعاون البحثي المشترك مع باحثين في الجامعات العالمية وتقديم تسهيلات المشاركة بالمؤتمرات العلمية الدولية داخل وخارج العراق مع رصد ميزانية خاصة للبحث العلمي
- تشجيع النشر في المجلات الرصينة ضمن المستوعبات العالمية.(science , nature Scopus , clarivate)
- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في فهم المشكلات بأنواعها كافة وايجاد الحلول لها وخصوصا القطاع الزراعي والصناعي والصحي وتكنولوجيا المعلومات.
- التركيز على معايير الجودة في التعليم العالي وتحسين مخرجات العملية التعليمية، وتحقيق متطلبات التوأمة مع الجامعات العالمية الرصينة. واعتماد آليات مناسبة لنقل المعرفة الى حقل العمل والتركيز على عقد شراكات مع قطاعات التنمية لاسيما القطاع الخاص.
- تطوير قدرات ملاكات مراكز التعليم المستمر والمراكز التدريبية في الجامعات العراقية من قبل جهات عالمية مختصة في هذا المجال ليكونوا مدربين للتدريسيين على احدث اساليب تدريب وتعليم الطلبة.
- الارتقاء بالتعليم الجامعي الأهلي باعتباره شريك أساسي في توفير برامج أكاديمية متطورة وتخصصات نادرة تساهم في دفع عملية التنمية وسد حاجات المجتمع وسوق العمل وايضا التي تتطلب استثمارات عالية (مختبرات او مستلزمات).
- تعميق التعاون مع الجامعات والمنظمات العالمية في مجالات الموارد الاستراتيجية وتقنيات التعليم والبحث العلمي وتطوير القدرات والتبادل الثقافي.
- توفير بيئة ملائمة للتعليم مستجيبة للتغيرات ومرنة إزاء الازمات مما يمكنها من التحول او التكيف كحالة دمج نظام التعليم مع نظام التعليم الالكتروني على أن يتم استحداث منصة الكترونية عراقية خاصة بكل جامعة عراقية على غرار (google classroom) او غيرها والتي توفر بنى اساسية لكل جامعة ولمواكبة التطورات التكنولوجية او لسرعة الاستجابة في حالة حدوث الأزمات (وباء، حرب، ازمات اخرى) وتوفير نظم تعليم الكترونية محلية بديلة.
- نشر الوعي من خلال الندوات التثقيفية على اهمية اكمال الاناث تعليمهن الجامعي لدورهن الفاعل والحيوي في بناء المجتمع وهذا يعزز تحقيق الغاية (4-5) من الهدف الربع من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على «القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول الى جميع مستويات التعليم.

10-4-2: المقترحات الاصلاحية على المدى المتوسط والبعيد

1-المقترحات المشتركة لقطاعي التربية والتعليم العالي

- زيادة نسبة التخصيص المالي لقطاع التربية والتعليم العالي من اجمالي الموازنة العامة للدولة التشغيلية والاستثمارية لتمكين القطاعين من تنفيذ التزاماته وبرامجه التي يضعها لتحسين خدماته التعليمية ودعم البحث العلمي.
- اعادة النظر بالقوانين والتشريعات التي تسمح باشراك القطاع الخاص بما يسهم في تشجيع الاستثمار في هذين القطاعين من جهة وضمان مخرجات ذات جودة عالية من جهة اخرى.
- اعادة النظر حول قانون التقاعد لضمان بقاء الملاكات التدريسية ذات الخبرة والكفاءة بما يخدم أهداف المؤسسات التعليمية.

2-المقترحات على مستوى قطاع التربية

- اعادة النظر بالتشريعات والقوانين والانظمة خاصة المتعلقة بقانون التعليم الالزامي بما فيه دراسة شمول التعليم الالزامي الى المرحلة المتوسطة.
- اعادة النظر بالتشريعات والقوانين والانظمة الخاصة بنظام التعليم الأهلي والأجنبي بما يضمن اعداد معايير وشروط منح اجازات فتح المدارس الأهلية (الملاكات التعليمية، البنى التحتية، الموقع الجغرافي).
- تأهيل الأبنية المدرسية القائمة مع بناء عددا منها بما يفك الازدواجية وتغطية أكبر للمناطق الجغرافية من خلال تفعيل قانون الاستملاك وتخصيص الأراضي والتعاقد مع شركات منفذة رصينة بالإضافة إلى تحسين آليات الرصد والتقويم.
- تطوير المناهج الدراسية وفق فلسفة تربوية رائدة تواكب مقتضيات العصر من خلال الاستفادة من المنح المتاحة ووضع معايير المنهاج والتتابع لكل مادة دراسية ولجميع المراحل، بالإضافة الى بناء قدرات المؤلفين والمصممين بما فيها التعليم المهني والاعتماد على الموارد الحكومية لطباعة المناهج الدراسية.
- تطوير اساليب الاختبارات والتقويم المعتمدة من خلال تطبيق اساليب الاختبارات والتقويم الحديثة.
- وضع برامج لأعداد المعلم وتطويره مهنية وتأهيله تتناسب ومتطلبات مواكبة التطورات الفكرية والمعرفية والتكنولوجية.
- استحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الأمية وتعليم مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة.
- تطوير برامج دمج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة في المجتمع من خلال اتخاذ اجراءات تسهل وصولهم وانتفاعهم من الخدمات التعليمية والتدريبية وانشاء بنى تحتية ومرافق تعليمية خاصة.
- منح خريجي التعليم المهني فرصة أكبر للقبول في الجامعات العراقية مع توفير فرص التعيين.

3-المقترحات على مستوى قطاع التعليم العالي

- اعادة النظر بالتشريعات والانظمة الخاصة بقطاع التعليم العالي وخاصة قانون التعليم الجامعي الأهلي لوجود اعتراضات على العديد من بنوده من قبل الدائرة القانونية في وزارة التعليم العالي بالإضافة الى مطالبة وزارة التخطيط بتضمين فقرة ضمن القانون تخص ابداء الرأي في استحداث الجامعات والكليات الاهلية.
- بناء انظمة تعليمية سليمة مبنية على حاجة فعلية لسوق العمل ومراجعة الاختصاصات العلمية الحالية وتعليق بعض منها مع وضع خطة لاستحداث اختصاصات (غير متوفرة وقليلة) مناسبة لخطط التنمية الوطنية وتلبية سوق العمل وتسهم في رفع مؤهلات الخريجين، بالإضافة الى تحسين معايير تحديد الاحتياجات للدراسات العليا داخل وخارج العراق وهذا يتطلب اعداد مسح موسع لسوق العمل للقطاع الخاص الذي يشكل معظم النشاط غير المنظم، وهذه من مهام واختصاص وزارة التخطيط.
- إعداد دراسات لوضع استراتيجية لمستقبل التعليم العالي تركز على التكنولوجيا والبدائل التعليمية المتقدمة من التعلم الرقمي والجامعات الذاتية.
- التركيز على التعليم التقني وتطويره لما له من أهمية في تحقق التنمية المستدامة وتوفير مخرجات الملاكات وظيفية وسطى بمهارات ومعرفة تحتاجها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء.
- استئناف البعثات الدراسية للتخصصات النادرة والحصول على مقاعد دراسية من خلال الزمالات وتفعيل الدورات التدريبية لتطوير مهارات وقدرات منتسبي المؤسسة التعليمية من موظفين وأعضاء هيأة تدريسية.